**إجابة حول سؤال كتابي من النائب السيّد عبد الرزّاق عويدات**

**حول مآل قانون الاقتصاد الاجتماعي التضامني**

تم تكوين فريق عمل تقني ضمّ ممثلين عن وزارة التشغيل والتكوين المهني ووزارة الاقتصاد والتخطيط ووزارة الفلاحة والصيد البحري والموارد المائية ووزارة المالية لمراجعة القانون عدد 30 لسنة 2020 المؤرخ في 30 جوان 2020 المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتمّ إعداد صيغة توافقية لتنقيح القانون المذكور وإحالته إلى مصالح رئاسة الحكومة خلال شهر ديسمبر2022.

وفي هذا الإطار، تولت مصالح مستشار القانون والتشريع للحكومة إحالته إلى الوزارات المعنية لإبداء الرأي وإرجاعه إلى وزارة التشغيل والتكوين المهني لإعادة النظر على ضوء الملاحظات المثارة.

كما تمّ إعداد مشاريع النصوص التطبيقية وهي مشروع الأمر المتعلق بضبط مشمولات المجلس الأعلى للاقتصاد الاجتماعي والتضامني وتركيبته وطرق سير أعماله ومشروع الأمر المتعلق بإحداث وحدة تصرف حسب الأهداف لإنجاز مشروع وحدة تطوير الاقتصاد الاجتماعي والتضامني وضبط مشمولاتها وتنظيمها وطرق سيرها وإحالتها إلى مصالح رئاسة الحكومة خلال شهر ديسمبر 2022، إلا أنه تم إرجاعها إلى مصالح وزارة التشغيل والتكوين المهني تبعا لإنهاء مهام السيد الوزير.